

متحرجاً ومشتتة

الفقر على النزاهة المفقرة

أبيبيلاهـ، المحتوى - المراجعيـ - الشناويـ - الجعديـ

دار الجود
شیعیت بنان

دار الشارعـ
شیعیت بنان

(٢) مادام الدين لا ينفك عن العقل بحال، فسد باب الاجتهاد يكون سداً لباب الدين، لأن الاجتهاد معناه انطلاق العقل، وإفساح المجال لاستنتاج الفروع من أصولها، فإذا حجرنا على العقل حجرنا على الدين بحكم التلازم بينهما، وبكلمة إذا قلنا بسد باب الاجتهاد يلزمـنا واحدـ من أمرـيـن لا ثالـثـ لهـماـ، ولا مناصـ من الالتزامـ بأحدهـماـ، إماـ أنـ نسدـ بـابـ الدـينـ، كـماـ سـدـنـاـ بـابـ الـاجـتـهـادـ وإـمـاـ أنـ نـقـولـ إنـ العـقـلـ لاـ يـدـعـمـ الدـينـ، وـلـاـ يـقـرـ حـكـماـ منـ أحـكـامـهـ؛ وكـلاـهـماـ بـعـيدـ عنـ منـطـقـ الشـرـعـ والـوـاقـعـ.

(٣) إن «العالم» الذي يتعصب لمذهب، أي مذهب، هو أسوأ حالاً من الجاهل، ذلك لأنه لم يتعصب - والحال هذه - للدين والإسلام، وإنما يتعصب للفرد، لصاحب المذهب بالذات مادام العقل لا يحتم متابعته بالخصوص، كما أن مخالفة المذهب ليست مخالفة الواقع والإسلام وحقيقةه، بل لصاحب المذهب، وبالأصح للصورة الذهنية التي تصورها عن الإسلام.

ومهما يكن؛ فكلنا يعلم أنه لم يكن في الصدر الأول مذاهب وفرق حين كان الإسلام صفوأ من كل شائبة، وكان المسلمين في طليعة الأمم، ويعلم أيضاً علم اليقين أن هذه الفرق والمذاهب باعدت بين المسلمين، وأقامت بينهم حواجز وفواصل حالت دون

هذه جاء في الحديث الشريف: «إن جبريل هبط على آدم، وقال له: إن الله سبحانه أمرني أن أخبارك بين واحدة من ثلاث: العقل، والدين، والحياة». فقال آدم: لقد اخترت العقل. فقال الحياة والدين: «إذن نحن معك يا آدم، فقد أمرنا الله أن تكون مع العقل حيث كان». ونستفيد من هذا الحديث الحقائق التالية:
(١) إن كل ما يأبه العقل فليس من الدين في شيء، وإن من لا عقل له لا دين له ولا حياة، وإن قام الليل وصام النهار. ومن هنا قال أحد أئمة المسلمين: إن المقياس السليم الذي تميز به الحديث النبوى عن غيره أن تكون له حقيقة واقعة، ويكون عليه نور جلي، فما لا حقيقة له ولا نور عليه فهو قول الشيطان.

□ إن كل ما يأباه العقل فليس من الدين في شيء، وإن من لا عقل له لا دين له ولا حياء، وإن قام الليل وصام النهار.

قوتهم وسيرهم في سبيل واحدة لغاية واحدة، وأن المستعمرين وأعداء الإسلام وجدوا في هذه التفرقة خير الفرص للاستغلال وإثارة الفتنة. وما سيطر الغرب على الشرق، وبلغ النهاية في استغلاله واستذله إلا عن طريق الفرقه وتفتتت القوى.

لهذا كله نشأ في عقول القادة المخلصين
فكرة توحيد الكلمة وتماسك الجماعة
الإسلامية، والعمل لها بشتى الوسائل، ومن
هذه الوسائل فتح باب الاجتهاد، والقضاء
على طغیان التبعية لمذهب معین.

والمعروف بين المتفقين أن السبب
الموجب لسدّ باب الاجتهاد أن فتحه على
مصارعيه أحدث اضطراباً وفوضى، حيث
تطاول إليه الصغار من طلاب العلم، وادعاه
من ليس له بأهل، حتى استامة كل مفلس، أي
أن «المصلحين» داعوا المرض بالقضاء على
المريض، لا باستئصال الداء!

هذا ما سطّره الأولون في كتبهم، ورددوه
المتأخرن على ألسنتهم من دون تحقيق
وتحميس، أما أنا فأميل إلى أن السبب الوحيد
لسد باب الاجتهاد هو تخوّف الحاكم الظالم
من حرية الرأي والقول على نفسه وعرشه،
فاحتال وتذرع بحماية الدين - كما هي عادته
- لينكل بكل حر يابي التعاون مع دولته على
الفسق والفساد.

و لا أدل على هذه الحقيقة من أن الدعوة إلى فتح باب الاجتهداد لم تبرز إلى الوجود إلا حين ضعفت السيطرة الأجنبية والرجعية، وما زال تتحققها رهناً بتحقق الحرية بأكمل معاناتها.

وبعد، فإن كلاً من التقليد والخضوع للطامعين رقّ وعبودية، وقد عشنا معهما زمناً طويلاً، وأن لنا أن نعيش أحراراً في أفكارنا، كما نعيش أحراراً في بلادنا، وندع التقليد لمذهب خاص، وقول معين، ونختار من اجتهادات من جميع المذاهب ما يتفق مع تطور الحياة، ويُسر الشريعة. وإذا لم يكن التخير من المذاهب اجتهاداً مطلقاً فإنه على كل حال ضرب من الاجتهاد.

على هذا الأساس (أساس التمهيد للتخيير من جميع المذاهب) عزمت على وضع هذا الكتاب ملخصاً فيه أقوال المذاهب الخمسة: الجعفري والحنفي والمالكى والشافعى والحنبلى من مصادرها. وكما أن في أقوال المذاهب ما يتفق مع الحياة ويتحقق العدالة فإن فيها ما يجب ستره والإعراض عنه، لذا أعرضت عن هذه ضناً بكرامة الفقهاء والفقهاء، ونشرت تلك محاولاً ما استطعت أن أسهل فهمها على الطالب، وأعرضها عرضاً موجزاً واضحاً. وقد لاقت في هذه السبيل ما يلاقيه كل من يغنى الترجمة والنقل من لغة أجنبية إلى لغته، فإن الفرق بين أسلوب التأليف

إن «العالم» الذي يتعصب لمذهب أي مذهب، هو أسوأ حالاً من الجاهل، ذلك لأنه لم يتعصب - والحال هذه - للدين والإسلام، وإنما تعصب لفرد، لصاحب المذهب بالذات مادام العقل لا يحتم متابعته بالخصوص.

■ إن مخالفة المذهب ليست مخالفة الواقع الإسلام وحقيقة، بل لصاحب المذهب، وبالأصح للصورة الذهنية التي تصورها عن الإسلام.

الذي لا نهتدي معه إلى شيء، وسنجد في كتابك ما يتبغيه كل شاب من التيسير والتسهيل.

وقد اغتبطت بقوله، وشجعني على المضي في إخراج بقية الأجزاء، وجعلني غير آسف ولا نادم على العدول عن عزمي الأول، حيث أردت في بدء الأمر أن أذكر مع كل قول من أقوال المذهب دليلاً الذي استند إليه صاحبه من آية، أو رواية، أو إجماع، أو عقل، أو قول صحابي، ولكن أشير على أن اقتصر على ذكر الأقوال فقط، لأن ذلك أيسر وأسهل على أفهم الناس، وأدعى لرواج الكتاب، فإن الأدلة لا يفهمها إلا أصحاب المعرفة. وكأن هذا القول قد نبهني إلى حقيقة تكمن في نفسي، لأن الكثير من درسوا الفقه يهتمون بالفتوى أكثر مما يهتمون بدلائلها ومصدرها فكيف بغيرهم؟! فعدلت عن عزمي، واكتفيت بتلخيص أقوال المذاهب الخمسة وعرضها تاركاً التدليل والتعليق عليها إلا ما ندر، ليكون الكتاب للناس كافة لفترة معينة، وللغاية لا للخاصة. ومع ذلك فقد وجدت صعوبة في النقل لا يعرفها إلا من مارسها وكانتها، صعوبة لم أعهدها في شيء مما كتبت من الموضوعات. سمعت من يقول: إن كتابة الفقه على المذاهب سهلة جداً، لأنها نقل، وكفى، وهذا أشبه بقول القائل: ليست الحرب إلا أن نحمل السلاح، ونبرز إلى المعركة، ولا شيء وراء ذلك!

القديم والتأليف الجديد كالفرق بين اللغة العربية واللغة الأجنبية. مررت بالمكتبات كعادتي كل يوم أبحث عن جديد آخر جته المطبع، فرأيت فيها طالباً من أفراد البعثة التونسية الذين يتخصصون في الجامعة اللبنانية ينظر الكتب ويقلبها، وحين رأى في يدي كتاب «عليٰ والقرآن» استاذن بالنظر إليه، ولماقرأ الإعلان على الغلاف عن هذا الكتاب «الفقه على المذاهب الخمسة» استبشر، وقال نحن في أشد الحاجة إلى مثله.

قلت له: وما السبب؟ قال: نحن في المغرب نتبع مذهب الإمام مالك، وهو يتشدد في مسائل يتسامح فيها غيره من الأئمة، ونحن الشباب مهما تكون ثقافتنا واتجاهاتنا، ومهما تنوّعت فيها الظعنون، ورمينا بالاتهامات فلا نرحب أبداً في مخالفته الإسلام، والخروج عن أوامره، ولكتنا في نفس الوقت لا نريد أن يكون علينا عسر وحرج في تطبيق أحکامه والالتزام بها، لذلك إذا ابتنينا بمشكلة يتشدد فيها مالك أحببنا في أن نعرف رأي غيره فيها لعلنا نجد فرجاً ومنحرجاً، فنقدم، ونحن واثقون من أننا لم نرتكب محراً. غير أننا لا نجد السبيل إلى معرفة فقه المذاهب الأخرى، لأن شيوخنا يجهلون أو يتتجاهلون كل ما يخالف الإمام مالكاً، وإذا رجعنا إلى الكتب المديدة حال بيننا وبين فهمها التعقيد والغموض، والتطويل

إن الفقه بحر لا يدرك مدار، فمسألة واحدة يتفرع عنها فروع متعددة، كثيرةً ما تتعدد وتتضارب في فرع منها أقوال المذاهب، بل وأقوال فقهاء المذهب الواحد، بل أقوال العالم الواحد.

إن من يحاول الإحاطة في أية مسألة خلافية يجد أشد المشقة والجهد، فكيف بكتاب الفقه جمِيعاً، عباداته ومعاملاته، على جميع المذاهب؟!

ومن أجل هذا؛ عندما أراد الأزهر وضع كتاب الفقه على المذاهب الأربع سنة ١٩٢٢ اختار لجنة من كبار علماء المذاهب لهذه الغاية، يكتب كلّ على مذهبه، وقد سارت اللجنة في عملها سنوات، حتى استطاعت أن تجمع الأحكام من غير أدتها على الشكل الذي نراه في هذا الكتاب، ومع اعترافي بأنه قد وفر على جهوداً عديدة فقد أتعبني في كثير من المسائل، وأضطرني إلى البحث والتنقيب في المطولات والمحضرات أمداً غير قصير. هذا، وقد قضيت مع الفقه وأصوله أكثر من ٣٣ سنة درساً وتدريساً وتأليفاً، فكيف بمن لا يعرف منه الاسم؟!

ثم إن كتاب الفقه على المذاهب الأربع ذكر قول كل مذهب على حدة، كما جاء في كتب فقهائه ما عدا ما اتفق عليه الأربع، أما هذا الكتاب فإنه يجمع الاتفاق بين مذهبين أو أكثر في جملة واحدة رغبة في الاختصار

■ إن السبب الوحيد لسد باب الاجتهاد هو تخوف الحاكم الظالم من حرية الرأي والقول على نفسه وعيشه.

■ إن الفقه بحر لا يدرك مدار، فمسألة واحدة يتفرع عنها فروع متعددة، كثيرةً ما تتعدد وتتضارب في فرع منها أقوال المذاهب، بل أقوال فقهاء المذهب الواحد، بل أقوال العالم الواحد.

مذاهب السنة الأربعة الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة بلفظ «الأربعة» فقط.

أما فيما يعود إلى الفقه الجعفري الذي يعمل به الإمامية^(٢) فنقلت منه ما أجمعوا عليه واخترت المشهور مما اختلفوا فيه.

وختاماً أسجل ما جاء في المقدمة من كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» الذي اشترك في وضعه سبعة من كبار علماء الأزهر: «وليس عيباً أن يؤخذ على هذا الكتاب مأخذ، لأن الكمال لله وحده، إنما العيب على من أبصر خطأ، ولم يرشد إلى صوابه، وعلى من أرشد إلى الصواب، ولم يتدارك خطأ».

نسأل الله تعالى أن يرشدنا إلى الحق، وأن ينفع بهذه الصفحات من يبتغي النفع، وله الحمد أولاً وآخراً.

الفقه الجعفري، لأن تلاميذه الإمام جعفر بن محمد الصادق كتبوا عنه ٤٠٠ مصنف، سميت بالأصول الأربعمة، ثم جمعت في أربعة كتب، وهي الكافي، ومن لا يحضر مالفقه، والاستبصار والتهذيب، وهذه الكتب من أهم المراجع لمعرفة أحاديث الأحكام عند الإمامية.

من مقدمة الكتاب

والتسهيل.

وما وجدت مشقة في شيء كما وجدتها في تناقض النقل، وتعدد الروايات عن الإمام الواحد في المسألة الواحدة، فهذا الكتاب ينقل عن التحرير، والثاني ينقل الجواز، والثالث الكراهة. ولما كان من قصدي التسهيل على القراء فقد تجنبت ما أمكن نقل الروايات المتعددة مكتفيًا برواية الأسبق من المؤلفين، وبخاصة إذا كان الناقل يتعذر مذهب الإمام الذي ينقل عنه. وقد أنقل اتفاق أئمة السنة الأربعة في مسألة اتفاق عليها ثلاثة منهم، وجاءت عن الرابع روايتان: إحداهما تتفق مع الثلاثة، والأخرى تخالفهم، فأختار الرواية الموافقة تضييقاً لشقة الخلاف ودائرته^(١)، أما إذا كانت الرواية بقول واحد فأذكر الخلاف صراحة، وكثيراً ما عبرت عن

الهوامش

(١) وإليك المثال، قال الإمامية والشافعية والحنفية والمالكية: تجوز الزكاة للإخوة والعمومة، وروي عن الإمام ابن حنبل روايتان، إحداهما بالجواز والثانية بالمنع، فنقلت الاتفاق.

(٢) لفظ «الإمام» علم على من دان بوجوب الإمامة وثبتت النص عن الرسول بالخلافة على الإمام علي بن أبي طالب، ويطلق على فقه الإمامية

بطلان سائر المذاهب والمذاهب من رأس وإن كانت تتميز بقلة الخطأ وكثرة و ومع ذلك فلم يحصل أحد على المذهب أجر واحد.

إن الطريق المهيأ لكسر الخلاف، وتقرير السبيل، وتدانى الآراء؛ هو دراسة الآراء والمقارنة ما بينها في العقيدة والشريعة، فعندك يتجلّى الحق في إطار النقاش بصورة واضحة ويرجع المذهب المنصف عن خطئه، ويُدْعَم الحق برجوع الآخر إليه.

إن المذاهب الفقهية ثمرة ناضجة لدراسة الكتاب والسنة وتراث إسلامي وصل إلينا من المشايخ الكبار. فلخلف النظر إليها بالإكثار والتقدير، فإنها جهود رجال نذروا حياتهم في استئناف تلك الشجرة الطيبة. ولكن ذلك لا يعني عدم جواز النقاش فيها على ضوء المتنق الصحيح، فإن التقاء الفكرين أشبه بالتقاء الأسلاك الكهربائية التي يتفرّجّ منها النور.

ففي ضوء هذا الأصل نستعرض في هذه الرسالة مسائل فقهية اختلف فيها مذهب فقهاء الشيعة مع سائر المذاهب الفقهية وليس الاختلاف ناجماً عن الرغبة في الإطاحة بالحق. بل هو أمر طبيعي في كل علم له مسائل نظرية تستنبط من أصول وضوابط. فابتلاء الوفاق في جميع المسائل أمر في غير محله.

وقد سبقنا في هذا النمط من البحث سيدنا الجليل العلامة الأكبر السيد عبد الحسين

الاعتصام

بالكتاب والسنة

دراسة مبسطة في مسائل فقهية مهمة

تأليف

الاستاذ العلامة

جعفر السبحاني

الحمد لله رب العالمين، والصلوة
والسلام على رسوله نبي الرحمة
وعترته الأئمة، وعلى من اهتدى بهداهم
واعتضم بالعروة الوثقى.
بني الإسلام على دعامتين: العقيدة
والشريعة.

فالعقيدة تتکفل البحث عن الله سبحانه
وصفاته وأفعاله. والشريعة تبحث عن
وظائف العباد أمام الله وأمام أنبيائه وعباده.
فلكل من المجالين رجال وأبطال خدموا
الإسلام بآرائهم وأفكارهم وأفلاطهم.
فالمناهج الكلامية تحاول أن تشقّ الطريق
وصولاً إلى الواقع، كما أن المذاهب الفقهية
تسعى إلى كشف الستر عن وجه الأحكام
الواقعية. والحق لا يتخلّص في منهجه دون
منهج أو في مذهب دون آخر، إذ لازم ذلك

شرف الدين العاملي (١٢٩٠ - ١٣٧٧) المغفور له، فـأثرنا موافقه وخطواته، ومشينا على الخط الذي مشى عليه في النقاش والجدال في كتابه المعروف بـ«مسائل فقهية» وإن كانت المسائل مختلفة جوهراً لكنها متداخلة عرضاً واستدلاً.

وقد اخترنا للبحث المسائل التالية ورتبناها حسب ترتيب الكتب الفقهية:

- ١- مسح الرجلين أو غسلهما.
- ٢- الشويب في أذان صلاة الفجر.
- ٣- وضع اليد اليمنى على اليسرى في القراءة.
- ٤- السجود على الأرض أو ما أثبت منها.
- ٥- الخمس في الأرباح والمكاسب.
- ٦- الزواج المؤقت.
- ٧- الإشهاد على الطلاق.
- ٨- الطلاق ثلاثة في مجلس واحد.
- ٩- الحلف بالطلاق.
- ١٠- الطلاق في الحيض والنفاس.
- ١١- الوصية للوارث إذا لم تتجاوز الثالث.
- ١٢- إرث المسلم من الكافر.
- ١٣- التورث بالعصبة.
- ١٤- حكم الفرائض إذا عالت.
- ١٥- التقية.

وبما أننا صدرنا في هذه المسائل عن الأحاديث المروية عن أمّة أهل البيت بعد الاستضافة من الكتاب والسنة، فيطيب لنا

■ المناهج الكلامية تحاول أن تشدق الطريق وصولاً إلى الواقع، كما أن المذاهب الفقهية تسعي إلى كشف الستر عن وجه الأحكام الواقعية. والحق لا يتلخص في منهج دون منهج أو في مذهب دون آخر.

البحث في الخاتمة حول مصادر علومهم ليكون كالأساس لكلّ ما نقلنا عنهم . وإن كان حسب وضع الكتاب خاتمة المطاف .

ولئن أتقدم بكتابي هذا إلى حملة لواء التقريب بين المسلمين ودعاته في جميع أصقاع العالم الإسلامي وبهذه الأبيات الرائعة التي تفجرت من روح موارة تسعى لصالح تقريب المسلمين ولا تهدأ حتى تتحقق تلك الأمنية بأحسن ما يمكن إن شاء الله تعالى.

فيهم التفرق والكتاب المرجع
قلباً إلى قلب يضم ويجمع

فِيمَ التَّفْرِقُ وَالنَّبِيُّ مُحَمَّدٌ
يَنْهَا عَنِ الصَّفِ الشَّتِيْتِ وَيَرْدُعُ
الْوَحْدَةَ الْبَيْضَاءَ نَهَجَ نَبِيُّنَا
فَعَلَامَ نَهَجَ نَبِيُّنَا لَا يُتَبَعُ
إِنَّ الْخَلَافَ طَرِيقَ كُلِّ مُضْلِلٍ
مِمَّا يُزِينُ قَبْحَهُ وَيُرْقِمُ

الدين دين الله لا دين الهوى
فتتوحدوا بطريقه وتسيرّعوا

يا من تُفِرّقُنا وتنقض صُفَنًا
هبطت عليك مصيبة لا ترفع
ونحن وجميع المؤلفين الإسلاميين كما يصفهم
شاعر الأهرام، محمد حسن عبد الغني المصري:
إذَا تلجمتنا العقيدة أمة

ويضمننا دين الهدى أتباعا
ويؤلف الإسلام بين قلوبنا
مهما ذهبنا في الهوى أشياعا.

العقيدة تتكفل البحث عن الله
بحانه وصـ فاته وأفـ عالهـ
والشريعة تبحث عن وظائف العبادـ
أمام الله وأمام أنبيائه وعبادـهـ

■ إن المذاهب الفقهية ثمرة ناضجة لدراسة الكتاب والسنّة وتراث إسلامي وصل إلينا من المشايخ الكتاب.

من مقدمة الكتاب

عَدَّة مراحل وبشكل تدريجي، لطغيان الجانب العقلي والنظيري عليه.
ويباشر الطالب دراسته عادة بعد الإمام بشيء من علوم اللغة كالصرف والنحو والبلاغة، وبعد الإمام بشيء من علم المنطق الذي هو المفتاح للاستدلال في جميع العلوم. وقد أثبتت التجارب أن الدخول إلى مثل علم الأصول من دون الاطلاع على تاريخ هذا العلم ووجه الحاجة إليه وكيفية نشوئه وتطوره وأهم مصادره ومراحل دراسته يجعل الطالب في حيرة وذهول وغرابة يعيشها عند دراسته لهذا العلم.

كيف ندرس علم أصول الفقه؟

ومن هنا كانت دراسة تاريخ التشريع الإسلامي بشكل عام، بشيء من تاريخ علم الأصول بشكل خاص، هو المدخل الطبيعي الذي يلبي حاجة الدارس ويهيئه نفسياً وذهنياً لاستيعاب ما يدرسه بشوق ورغبة كافية؛ وهو أمر ضروري للدخول لكل حقل دراسي بشكل عام.

ويجب في هذا العلم بشكل خاص أن يبدأ الطالب بالاطلاع على أهم بحوثه وبشكل مبسط بالرغم من عمق المادة وسلامة عرضها بنحو يمثل آخر ما توصل إليه الفكر الأصولي، على أن تكون المصطلحات من خلال أمثلة وتمارين واقعية.

عبدالهادي الفضلي

مبادئ أصول الفقه

مطبوعات دينية

قم - خيابان ارم - هاتف: ٣٧٨٤٧



لماذا ندرس أصول الفقه؟
يشكّل علم أصول الفقه العمود الفقري للدراسات العلمية التي ترتبط بهم الشرعية؛ لأنّه يقدّم للدارس المنهج الصحيح والأصولي لمراجعة عامة المصادر التشريعية وتقييمها بغية فهم النصوص الدينية واستنباط الموقف الشرعي من المصادر المعتمدة عند الشرعية في كل مجال من مجالات الحياة.
ويعتبر هذا العلم من جملة العلوم الإسلامية التي أنتجتها الشرعية الإسلامية لحاجة حقيقة إليها بعد الاعتقاد بالإسلام كمبدأ ثابت دائم للحياة.

ونظراً لتطور هذا العلم طيلة القرون الأربع عشر وتشعب أطراقه والغور إلى أعماقه، لا يستطيع الطالب الاعتيادي أن يلمّ به ويستوعبه بنجاح كامل إلا إذا دخل إليه خالل

وإذا كانت منهجة عرض البحوث تلاءم مع
أهمية هذا العلم وهو إيجاد القدرة على
الاستنباط فهذا هو كمال النضج في عرض
هذه المادة المهمة إلى الطالب المبتدئ كي
يتمرّن على استخدامها وتطبيقاتها في حياته
العلمية بشكل تدريجي.

مبادئ أصول الفقه

أكثر هذه النقاط الإيجابية قد توافرت في
كتاب (مبادئ أصول الفقه) للأستاذ الألمعي
فضيلة الدكتور الشيخ عبد الهادي
الفضلي دام ظله.

وقد ابتكى منهج الكتاب، على أساس
تقديم المنهج الصحيح للاستنباط، خلافاً
لأمام الكتب الأصولية الدارجة كالمعلم،
وأصول الفقه، والكافية التي تقدم مباحث
الألفاظ على مباحث الحجج. وهذه النقطة
تعطي للطالب رؤية منهجية وإشرافاً جيداً
على جميع مباحث الأصول.

وإليك فهرساً إجمائياً لبحوث هذا الكتاب
الذي تضمن تدوين أهم المسائل الأصولية:
١ - المقدمة، وتحتوي على المباحث
التالية: [أصول الفقه - القواعد - الأحكام -
الأدلة - أدلة التشريع الإسلامي].

٢ - الأدلة الاجتهادية وتحتوي على ما
يليه: [الكتاب - السنة - كيفية استنباط الحكم

من الكتاب والسنة - دراسة السندي - طرائق
السنة - دراسة المتن - تحقيق المتن - دلالة
المتن - الأوامر - النواهي - المفاهيم - مفهوم
الشرط - مفهوم الوصف - مفهوم الغاية - العام
والخاص - المطلق والمقييد - الأصول اللغوية
- التعارض بين الخبرين - علاقة السنة
بالكتاب - الإجماع - علاقة الإجماع بالسنة -
العقل - المستقلات العقلية - غير المستقلات
العقلية - الأجزاء - مقدمة الواجب - الضد -
اجتماع الأمر والنهي - اقتضاء النهي الفساد].
٣ - الأدلة الفقاهية (الأصول العملية)
وتتضمن ما يلي: [الاستصحاب - البراءة
البراءة العقلية - الاحتياط - التخيير].

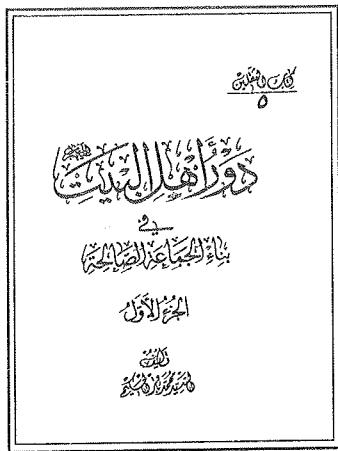
ويمتاز كل بحث من بحوثه بشكل عام
بتقديم تعريف لعنوان البحث أو القاعدة
الأصولية، ثم شرح التعريف ضمن مثال أو
أمثلة مع ذكر بعض الأدلة أو الشروط أو بعض
التفاصيل المهمة ثم إعطاء خلاصة البحث،
كما يمتاز برسم بعض الخرائط التي تعطي
للدارس إشرافاً على مباحث الكتاب أو
الفصل، وتقع جميع مباحث الكتاب في مئة
وعشرين صفحة من القطع الرقعي، وتمتاز
لغة الكتاب بكونها عربية فصحى ذات سلامة
وبلاعنة من دون إطناب مملأ أو إيجاز مخل.

السيد مفتخر الحكيم

الجماعة الصالحة

عند أهل البيت

بين النظرية والتطبيق



الباب الثالث (نظام الجماعة العام) تضمن فصول (المرجعية الدينية)، (الهوية)، (علاقات الأمة مع المرجع) و(العلاقات الداخلية والخارجية).

الباب الرابع (نظام أمن الجماعة): اقتصر على فصلي: (الخطوط الأمنية)، و(السياسات الأمنية).

الباب الخامس (النظام الاقتصادي): تضمن فصول (التشريعات الاقتصادية العامة)، (التشريعات الاقتصادية الخاصة) و(النشاطات الاقتصادية).

الباب السادس (نظام العلاقات الاجتماعية): وقد قسم هذا الباب إلى قسمين هما: (النظرية، أبعادها وأسسها)، و(البناء الفوقي للنظرية).

حيث احتوى كل قسم منهما على فصلين،

يتضح لقارئ كتاب دور أهل عليهم السلام الراية في بناء الجماعة الصالحة لمؤلفه السيد محمد باقر الحكيم، تميّزه عما هو معتمد في مثل هذه المؤلفات شكلاً ومضموناً.

لقد تضمن الكتاب عدة أمور، هي:
الأول: توزيع مواضيع الكتاب على سبعة أبواب، احتوى كل باب على فصول مستقلة تتضمن عناوين رئيسية؛ أو أقسام تتضمن فصولاً -كما هو في البابين السادس والسابع - وهذه الأبواب هي:

الباب الأول، تضمن فصلي: (الأهداف) و(الخصائص).

الباب الثاني (القواعد والأسس) تضمن الفصول: (الفكرية)، (الأخلاقية)، (الثقافية)، (الروحية المعنوية) و(السياسية الاجتماعية).

هي بالترتيب: (أبعاد النظرية) و(أسس النظرية) بالنسبة للقسم الأول؛ و(البناء الفوقي وأبعاد النظرية) و(البناء الفوقي والأسس) بالنسبة للقسم الثاني.

باب السابع (الشاعر والعبادات): وهو أوسع الأبواب، فقد تضمن قسمين: (الشاعر)، و (العبادات).

أما القسم الأول، فقد تضمن فصول: (شاعر أهل البيت)، (الأيام والليالي) و (المساجد والأماكن المقدسة).

وأما القسم الثاني، فقد تضمن صنفين هما: صنف العبادات المؤقتة، وهي: (اليومية)، (الأسبوعية)، (الشهرية) و (السنوية). وصنف العبادات غير المؤقتة: وهي (الصلة غير المؤقتة)، (الصوم غير المؤقت)، (الدعاة)، (الذكر) و (الجهاد).

وقد تضمنت هذه الأبواب والفصول والأقسام - في كثير من الأحيان - تمهيداً للبحث للتعرّف بالموضوع وبيان أهميته، أو استنتاجاً للنظرية أو تلخيصاً للأفكار حسب أهمية الموضوع. وقد يجد القارئ غرابة في ترتيب أبواب الكتاب وفصوله والعناوين، لأنّه لم يأت وفق الترتيب المعروف في الكتب التي تتناول مثل هذه الموضوعات. ولكن يخفّ هذا الاستغراب إذا التفتنا إلى ما سيأتي.

■ إنّ هدف الكتاب بيان دور أهل البيت عليهم السلام عملياً في تكوين الجماعة الصالحة، وتكوين النظرية حولها، ثم بيان معالم وتفاصيل هذه الجماعة الصالحة.

■ اهتم الكتاب بنقاط الاختصاص والامتياز لمذهب أهل البيت بعد توضيح النظرية، دون الاستغراق في النقاط المشتركة أو شرحها وتفصيل مبرراتها وعللها.

المصادر والقواعد الصحيحة للاجتهاد، ومن أجل أن تكون نسبته إلى أهل البيت عليهم السلام وجماعتهم نسبة صحيحة؛ التزم في استنباط أصول النظرية والأفكار الرئيسة والمركزية، بالنصوص المعتبرة أو الآراء الاجتهدية المعروفة في أوساط علماء شيعة أهل البيت، مع ذكر الشواهد والنصوص التي تؤيد هذا الاجتهاد، أو التي يستند إليها أصحابه.

وأما في التفاصيل فقد سعى المؤلف في الاستناد فيها إلى النصوص المعتبرة أيضاً، أو النصوص المتعددة التي توجد في النفس الوثوق بها، باستثناء بعض الموارد الجزئية التي لا تؤثر أصل النظرية، بل توضحها وترسّحها. وبهذا يمكن أن نفسّر ذكر بعض النصوص المتشابهة بمضمونها، أو الإشارة إلى تعدداتها أو اعتبارها.

وأما تفاصيل المستحبات لاسيما الشعائر والعبادات – وإن اعتمد فيها أساساً على القاعدة المعروفة التي يسميهما الفقهاء بـ(قاعدة التسامح في أدلة السنن) – فإنه ذكرها بهذا التفصيل لأجل أن يوضح النظرية وأبعادها، وفي الوقت نفسه أشار إلى صحة الرواية أو اعتبارها كلما وجد ذلك مناسباً لشبيط الفكر.

نسأل المولى تعالى توفيق المؤلف لإكمال مشروعه الذي كان هذا الكتاب هو الجزء الأول منه.

الثاني: أنّ الهدف من وراء هذا الكتاب هو بيان دور أهل البيت عليهم السلام عملياً في تكوين الجماعة الصالحة، وتكوين النظرية حولها، ثم بيان معالم وتفاصيل هذه الجماعة. وهذا أمر ينفع سائر المسلمين الذين يريدون أن يعرفوا حقيقة الجماعة الصالحة، ويلتزموا أو يتأسوا بها، وفي الوقت نفسه ينفع كل الباحثين عن الحقيقة.

الثالث: اهتم الكتاب بنقاط الاختصاص والامتياز لمذهب أهل البيت عليهم السلام بعد توضيح النظرية، دون الاستغراق في النقاط المشتركة أو شرحها وتفصيل مبرراتها وعللها، بل أكتفى بالإشارة إليها، فإنّ تلك النقاط المشتركة – على أهميتها البالغة أحياناً – مما تناولته الأبحاث العامة لجميع المسلمين، ويسهل الحصول عليها نسبياً، كما أنها تخرج الكتاب عن هدفه الخاص.

الرابع: الاهتمام باستنباط معالم النظرية بالاستناد إلى المصادر الأساسية (القرآن الكريم، والسنّة النبوية) مضافاً إلى النصوص المعتبرة التي وردت عن أهل البيت عليهم السلام في بيان تفاصيل السياسات والمناهج والأساليب والموافقات.

الخامس: أنّ استنباط النظرية لما كان بحاجة إلى اجتهاد صحيح يعتمد على